

العهد الجديد - 21

الإلتزام بإعادة التأكيد على التربية خلال القرن الواحد والعشرين.

نداء إلى الحكومات, المنظمات الدولية, الفرقاء الإجتماعيين
وكل الجماعات الأساسية التي ستلتقي خلال قمة
جوهانسبورغ
العالمية حول التنمية المستدامة.

إن الأسرة التربوية عبر العالم تحيي بكل أمل كل المجهودات التي يقوم بها قادة العالم الذين سيجتمعون في جوهانسبورغ من أجل دعم وضمان التنمية المستدامة على كوكبنا، مع بداية القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة.

إن الغاية من هذا النداء هو دعوة الحكومات وكل صانعي القرار الأساسيين من أجل تأكيد التزامهم بدعم التربية التي يجب أن تعتبر كمدخل وشرط لكل المحاولات الرامية إلى إزالة الفقر وتحسين شروط العيش والوصول إلى التنمية المستدامة.

في اعتقاد الكثير من الذين سيوقعون هذا النداء، أن التأكيد على الإلتزامات المتفق عليها سابقا لبلوغ الأهداف غير المحققة لا يمكن اعتباره تقدم حقيقي . ومع ذلك وباعتبارنا مربين عاملين في الميدان فعلا، فإننا واقعيون وسنبقى نناضل من أجل الوصول إلى نتائج أحسن على أرض الواقع، ليس فقط على المستوى النظري.. لذلك فإن إعادة التأكيد على الإلتزامات يعتبر في معظم الحالات أكثر جدوى من مجرد التوقيع المتحمس على البيان.

إن الحكومات قد سبق لها أن أقرت الأهمية القصوى للتربية من أجل دعم التنمية المستدامة وذلك خلال ريو عبر المادة 36 من الأجندا 21.

و خلال مؤتمر تيسالونيكي الدولي (1997) خلص المشاركون إلى أنه من أجل توفير الشروط الضرورية للركائز الثلاثة للإستدامة (البيئة، الإقتصاد، المجتمع) يجب استعمال كل الوسائل المتاحة بما في ذلك التشريعات، دعم المؤسسات، الأدوات الاقتصادية؛ وسائل التحفيز، المعلومات والبيانات التكنولوجية والاقتصادية.. إلا أن حجر الأساس لكل ما سبق يبقى بدون شك هو التربية.

إننا بهذا النداء نستحضر أساسا مبدئين اثنين للتربية، تم التأكيد عليهما في مختلف الوثائق والإعلانات¹.

• مبدأ التربية للجميع الذي يهم طبقا لإطار عمل دكار وإعلان الألفية الثالثة التمدرس الأساسي لجميع الأطفال في أي مكان، ذكورا وإناثا.

¹- الأجندا 21 (1992)؛ إعلان تسالونيكي (1997)، إطار عمل دكار (2000)؛ إعلان الألفية (2000).

• مبدأ التربية من أجل البيئة والاستدامة أو التربية من أجل التنمية المستدامة.. والذي يجب أن يعزز ويقوى ويدمج بكيفية مباشرة وغير مباشرة في مناهج كل المستويات التعليمية سواء تعلق الأمر بالمنظومة التربوية والنظامية وغير النظامية واللائزمية, وذلك انسجاما مع المادة 36 للأجندا 21 وإعلان تسالونيكى.

في هذا الإطار, فإن التربية المتجهة بشكل مناسب ومنسجم نحو البيئة والتنمية المستدامة برزت كألية سياسية مهمة من أجل تيسير التنمية الإقتصادية و تعزيز القيم الإاجتماعية و تحقيق حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجى.

إن الهدف النهائى لهذه التربية هو بلوغ التعايش السلمى بين الشعوب, مع أقل ما يمكن من المعاناة, والجوع والفقر, وذلك في عالم يتمكن فيه الإنسان بكرامة من ممارسة حقه ككائن بشري وكمواطن. وفي نفس الوقت تتمكن فيه البيئة الطبيعية من لعب أدوارها المتجددة من خلال تجنب ضياع التنوع البيولوجى وتراكم النفايات في الوسط الحيوى والجغرافى.

إن غنى التنوع في كافة عناصر البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية يشكل مكونا أساسيا لاستقرار النظم البيئية وسلامة أي جماعة حية بشرية وغير بشرية.

إن هذه الأفكار ليست جديدة, فقد تم تطويرها وإعادة صياغتها من قبل الكثير من المفكرين والسياسيين والمربين حتى تصبح مقبولة كأرضية مشتركة لأعداد متزايدة من مختلف الأفراد والجماعات عبر العالم.

إن هذه الأفكار و المفاهيم الصادرة عن أفراد من مشارب وأصول مختلفة والتي هي في نفس التي تشكل قضايا مشتركة لهؤلاء الأفراد ؛ فإنها تبقى محتفظة بخصوصياتها المتميزة, وتمثل العنصر الأساسى للاستمرارية والتقدم المضمونين عن طريق التربية.

في سياق الاستدامة خلال القرن الواحد والعشرين, إن التربية مطالبة بأن تشكل صمام الأمان لمستقبل البشرية, في وقت أصبحت تشكل فيه النمطية وتشابك نظم الاتصال أبرز وسائل وأعراض العولمة.

أمام تقلص كوكبنا, أصبح من اللازم إدخال أنماط تربوية تعكس مقاربات معرفية وثقافية أصيلة ومتجددة, تتجاوز النمطية وتكون في مستوى متطلبات وشروط تحقيق التنمية المستدامة .

النداء

نحن المربون العاملون في المنظومة التربوية النظامية ولا النظامية وغير النظامية الموقعون على هذا النداء , الموجه للحكومات والمنظمات الدولية والفرقاء الاجتماعيين والجماعات الأساسية التي ستلقى خلال شهر غشت - سبتمبر - 2000 في جوهانسبورغ نوجه لهم النداء الآتي :

1- الاعتراف وإعادة التأكيد على الدور الحيوي للتربية في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي وضعها على قمة أولوياتهم كهدف سياسي وتنموي من أجل تسهيل ودعم كل الجهود الأخرى المتصلة بمسألة التنمية الشاملة؛

2- إن مثل هذه التربية يجب أن تستهدف تحقيق السلم والعدالة وأن تحترم وتشجع التنوع الثقافي وأن تراعي مبدأ الفروق الفردية على مستوى أساليب ومناهج التعلم؛

3- إعادة تأكيد الالتزام بالآتي :

◀ توسيع وتطوير مجال الاهتمام بالطفولة المبكرة والتربية لفائدة سكان المناطق الريفية والحضرية على السواء؛

◀ العمل على تحقيق تمدرس الأطفال والفتيات بشكل متكافئ في حدود سنة 2015, وتمكينهم من استكمال تعليم أساسي جيد مع العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور على مستوى كل المراحل التعليمية ؛

◀ تحقيق نسبة 50 % في مجال تعليم الكبار, خاصة وسط النساء وذلك في أفق سنة 2015 ؛

4- إعادة التأكيد بالالتزام بضرورة إدماج التربية من أجل البيئة والإستدامة في مختلف مناهج المراحل التعليمية ، وهذا يقتضي :

أ- إعادة توجيه التربية النظامية نحو التنمية المستدامة؛

ب- الرفع من مستوى وعي الجمهور بمختلف المشكلات المتصلة بمسألة التنمية المستدامة وكذلك بأسبابها ووسائل مواجهتها؛

ج - تطوير أساليب التأهيل والتدريب المناسبين؛

د - دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة وكذلك الجماعات العاملة في مجال التربية غير النظامية على كافة مستويات المنظومة التربوية؛

5- العمل على توفير الإمكانيات (الإطار المؤسسي, التشريع والموارد المالية) وفي هذا الإطار يجب تخصيص 5 % على الأقل من الناتج الوطني الخام للتربية في أفق سنة 2007؛

6- تقويم التطور المسجل من طرف جميع الفاعلين المعنيين بالموضوع وتقديم تقارير حول مدى تنفيذ الالتزامات وذلك أثناء ندوة دولية تعقد قبل سنة 2007 حول موضوع التربية.